

مثال من شرح الرماني

على كتاب سيبويه

أبو الحسن علي بن عيسى الرماني من علماء القرن الرابع هـ ، قضى حياته (٢٩٦-٣٨٤) في الدرس والتدريس ، وكان إماماً في الفقه والتفسير والأدب والعربية وشيخاً من شيوخ المعتزلة وعلماء المتكلمين . وقد خلف لنا تراثاً ضخماً يدل على منزلته الرفيعة في معظم تلك العلوم .

أخذ الرماني العربية عن ابن دريد (٨٣٢١) وابن السراج (٨٣١٦) والزجاج (٨٣١١) واتصل بالإمام المتكلم أبي بكر ابن الأخشيد ولازمه حتى نسب إليه وعرف به فقبل له الأخشيد كما قيل له الرماني .

وكانت لأبي الحسن عناية خاصة بكتاب سيبويه ؛ انكب عليه ودرسه ووضع حوله عدداً من الكتب منها شرح كتاب سيبويه ، وأعراض كتاب سيبويه ، وكتاب نكت سيبويه ، وتهذيب أبواب كتاب سيبويه ، والمسائل المفردة من كتاب سيبويه

وفي مكتبة فيض الله باسطنبول نسخة من شرح كتاب سيبويه (رقمها ١٩٨٤) وفي مجمع اللغة العربية بالقاهرة صورة لها (رقمها ١٨٣ نحو) . وقد أتيج لي أن أقرأ هذه النسخة القاهرية فوأيت فيها نمطاً من الشرح غريباً وعكفت أدرس نحو الرماني في هذا الشرح مدفوعاً بقول أبي علي الفارسي : إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس عندنا منه شيء ، وإن كان النحو ما نقوله فليس عنده منه شيء .

لقد رأيت في شرح الرماني على كتاب سيبويه مادعاني إلى وضع كتاب أفردته الرماني ونحوه ؛ تناولت فيه حياة الرماني وآثاره ونحوه بعامة وشرحه على كتابه سيبويه بخاصة . وأقدم اليوم هذا النموذج مثالا من ذلك الشرح .

المنهج الذي اتبعته في تحقيق النص :

- ١ - حرصاً على الوضوح في النص ، والدقة في تحقيقه ، فقد اتبعت القواعد الآتية :
 - ١ - كتيبه على ما تعرف اليوم من قواعد الإملاء ، وقد كان كثير من كتابه على خلاف ذلك مثل : المستثنا ، وليبنا ، وكاتي .
 - ٢ - قومت بعض جملة وأظهرت بعض معانيه بزيادة حرف أو كلمة اقتضاها السياق . وقد وضعت الزائد بين معقوفين وأشرت إلى ذلك في الحاشية .
 - ٣ - لما كانت الشواهد من آيات قرآنية وأشعار ، ترد مرتين ؛ مرة حين السؤال عنها في قسم المسائل ، ومرة ثانية حين الإجابة عنها في قسم الجواب ، فقد جعلت موضع تخريجها في قسم الأجوبة وأحلت عليه حين ورودها لأول مرة في قسم المسائل .
 - ٤ - لما كانت المسائل قائمة على أصل وضعت لشرحه وبيان أغراضه ، وهو كتاب سيبويه ، فقد جعلت للربط بين مسائل الشرح ومنه (الكتاب) .
 - ٥ - وذكرت في الحواشي جمل الكتاب التي انصبت عليها أسئلة الشرح .
 - ٥ - أشرت إلى أرقام الصفحات في الأصل ، ولما كان الأصل مجلدات وأقساماً ، وأوراقاً ، فقد جعلت الرقم الأول للمجلد ، والثاني للقسم ، والثالث للورقة ، وأردفته بالحرف (أ) للإشارة إلى الوجه الأيمن من الورقة ، وبالحرف (ب) للإشارة إلى الوجه الأيسر منها . فالرقم ٤ / ٢ / ٣٠ ب مثلاً يعني الصفحة اليسرى من الورقة الثلاثين في القسم الثاني من المجلد الرابع .

باب ما يمتنع فيه ما أفعله^(١)

الفرض فيه : أن يبين ما يجوز فيما يمتنع من ما أفعله ، مما لا^(٢) يجوز .

مسائل هذا الباب :

ما الذي يمتنع من (ما أفعله) ؟ وما الذي لا يمتنع ؟ ولم ذلك ؟ ولم امتنع منه الألوان والعيوب التي تجري مجرى الألوان^(٣) ؟ ولم امتنع منه ما جاز على الثلاثة في الفعل ؟ ولم جاز ، ما أشد حموته ، ولم يميز : ما أحمره ، وما أشد بياضه ، وما أشد عشاءه ، ولم يميز : ما أبيضه ، ولا ما أعشاه^(٤) ؟ ولم وجب في كل ما امتنع من (ما أفعله) أن يمتنع من أفعل به ، وهذا أفعل من هذا^(٥) ؟ ولم أكثر أفعل في الصفة وقل في الاسم^(٦) وما الذي يوجب (٢٦٧) ذلك ؟ ولم لا يجوز ما أبداه وما أرجله كما جاز ما أشد يده وما أشد رجله^(٧) ؟ ولم

(١) تجد هذا الباب في الأصل (في المجلد ٤ ، انقسم ٢ ، الورقة ٢٦٦ ب) ، وفي

كتاب سيبويه « هذا باب ما لا يجوز فيه ما أفعله » ٢ : ٢٥٠ .

(٢) في الأصل (مما يجوز) .

(٣) قال سيبويه في أول الباب : « وذلك ما كان أفعل وكان لوناً أو خلة » .

(٤) قال سيبويه : « ألا ترى أنك لا تقول : ما أحمره ، ولا ما أبيضه . ولا تقول في

الأصمخ : ما أصمخه . ولا في الأعشى : ما أعشاه . انما تقول : ما أشد حموته ،

وما أشد عشاءه » ٢ : ٢٥٠ - ٢٥١ .

(٥) قال سيبويه : « وما لم يكن فيه ما أفعله ، لم يكن فيه أفعل به رجلاً ، ولا هو

أفعل منه » ٢ : ٢٥١ .

(٦) قال سيبويه : « وإنما دعاهم إلى ذلك ان هذا البناء داخل في الفعل . ألا ترى قلته

في الأسماء وكثرته في الصفة لمضارعها الفعل » ٢ : ٢٥١ .

(٧) قال سيبويه : « وزعم الخليل أنهم انما منعهم من أن يقولوا في هذا ما أفعله لأن

هذا صار عندهم بمنزلة اليد والرجل وما ليس فيه فعل من هذا النحو . ألا ترى أنك

لا تقول ما أبداه ولا ما أرجله . انما تقول : ما أشد يده وما أشد رجله ، وهو

ذلك » ٢ : ٢٥١ .

م (٨)

لا يعني من صفات المبالغة ما أفعله؟^(١) ولم لا يكون ذلك من ضروب ولا من محسان^(٢)؟ ولم جاز: ما أحرقه وما أرعنه وما أنوكه، وهو من العيوب؟ ولم جاز: ما أبلده، وما أشجبهه، وما أجنه، وما أسنه، وما أذكره، وما أعرفه، وما أشنعه، وما أهوجه^(٣)؟ .

الجواب:

الذي يمنع من (ما أفعله) على وجهين: أحدهما ما لا يتعاضم في أصل المعنى . والآخر ما زاد على ثلاثة أحرف . لأن ما لا يتعاضم لا يتماجب منه إذ كان يجري مجرى اليد والرجل كما قال الخليل في أنه خلقه على شيء واحد . ويوضح صحة ذلك أن عبي العين لما كان مما لا يتعاضم^(٤) لم يميز فيه ما أعماه، ولما كان

(١) في الأصل (فلم) .

(٢) قال سيبويه: « ولا تكون هذه الأشياء في مفعال ولا فمعل ، كما تقول : رجل ضروب ورجل محسان ، لأن هذا في معنى ما أحسنه . إنما تريد أن تبلغ ولا تريد أن تجعله بمنزلة كل من وقع عليه ضارب وحسن » ٢ : ٢٥١ .

(٣) قال سيبويه: « وأما قولهم في الأحمق ما أحرقه . وفي الأرعن ما أرعنه . وفي الأنوك ما أنوكه ، وفي الألد ما ألدته ، فإنما هذا عندهم من العلم وتقصان العقل والفطنة . فصارت : ما ألدته بمنزلة ما أسرته وما أعلته . وصارت ما أحرقه بمنزلة ما أبلده ، وما أشجبهه وما أجنه ، لأن هذا ليس بلون ولا خلقه في جسده وإنما هو كقولك ما أسنه وما أذكره وما أعرفه وأنظره تريد نظر التفكير وما أشنعه وهو أشنع لأنه عندهم من القبح وليس بلون ولا خلقه من الجسد ولا تقصان فيه فألقوه يباب القبح كما ألقوا ألد وأحمق بما ذكرت لك . لأن أصل بناء أحمق ونحوه أن يكون على غير بناء أفضل نحو بليد وعليم وجاهل وعامل وفهيم وحصيف . وكذلك الأهوج تقول ما أهوجه كقولك ما أجنه » ٢ : ٢٥١ .

(٤) في الأصل (ما يتعاضم) .

عنى القلب مما يتماظم جاز فيه ما أعماه . فكذلك ما لا يتماظم ظهور معنى النسوية فيه فانه لا يجوز فيه ما أفعله (١) .

وأما ما زاد على ثلاثة أحرف فإنه لا يجوز منه مع توفير حروفه زيادة الحمزة التي هي للتعديّة ويكون مع ذلك على أفعل لأن خمسة أحرف لا يجيء منها أربعة مع توفير حروفها لأن ذلك محال .

فإن قال قائل : ولم وجب هذا البناء على الضيق حتى امتنع منه أكثر الأفعال التي فيها الزيادات ، وامتنع منه الأفعال الرباعية ؟ قيل له : لأنه لما احتيج إلى معنى التمديّة على جهة مخصوصة لبست لشيء من الأفعال ، وهو معنى المتعجب منه على جهة التماظم وجب أن يؤتى بالحمزة التي هي للتعديّة في الأصل وتدخل على الأفعال التي كانت تدخل عليها للتعديّة حتى تدل على معنى التمديّة الحادثة المخصوصة بالوجه الذي بينا ، فافتضى ذلك أن ينقل من فعل وفعل وأن يمتنع نقله من استعمل وما جرى مجراه (٢٦٧ ب) مما زاد على الثلاثة في الفعل .

فالألوان والعيوب التي تجري مجراها في الظهور للحسّ تمتنع من (ما أفعله) لأنها في الأصل تجري على طريقة واحدة ، ولو أن حجريّن متساويين في المقدار والشكل ، وكان في كل جزء من أحدهما سواد خالص لم يمتزج شيء من تلك الأجزاء بغير السواد لشوهد كل واحد منهما على مثل ما يشاهد الآخر على الحقيقة ، ولم يكن أحدهما أشد سواداً من الآخر . فأما على أصلهما فما يقع تماظم أصلاً .

(١) قال سيبويه في تمليل امتناع أفعل به رجلاً ، وهو أفعل منه ، مما لم يكن فيه ما أفعله : « لأنك تريد أن ترفعه من غاية دونه . كما أنك إذا قلت : ما أفعله فأنت تريد أن ترفعه عن الغاية الدنيا . والمعنى في أفعل به وما أفعله واحد . وكذلك أفعل منه » ٢ : ٢٥١ .

ويجوز : ما أشد حمرته ، مما ^(١) ليس فوقه ما هو أشد منه . ويجوز ما أشد حمرته بالإضافة إلى هذا الأحمر الآخر . وكذلك ما أشد بياضه ، وما أبيض عشاء . وكل ما امتنع من (ما أفعله) فهو يمتنع من أفعل به ، ومن هذا أفعل من هذا . لأن هذه الألفية للتماظم فإذا امتنع من واحدها امتنع عن سائرهما ^(٢) . وأفعل في الصفة أكثر منه في الاسم الذي ليس بصفة ، لأنه أقرب إلى الفعل الذي له التصرف بتماقب الزيادات ، فلذلك أجري أفعل من كذا مجرى الفعل في هذا الباب لقربه منه بمعنى الصفة ، إذا الفعل يوصف ^(٣) به وهو مشتق من المصدر ، ومضمن بغيره ، وكل ذلك في الصفة التي هي اسم . ولا يكون من صفات المبالغة نحو ضروب ومحسان أن يؤخذ منها ما أفعله ولا أفعل به ، لأنها إنما تؤخذ من الأفعال بحرف التمديدية لتجري على تلك الطريقة فتدل على التمديدية المخصوصه ، فلا يصلح أخذه من هذه الصفات لهذه العلة .

ويجوز : ما أحمره ، وما أرعنه ، وما أنوكه ، على معنى العيب فيه لأنها لا تجري مجرى الألوان في الظهور للحس على طريقة واحدة نحو عمى العين المظموه ، ونحو العور (١٢٦٨) والعرج وما أشبه ذلك . ويجوز ما ألدّه لأنه من لدت تلد ، وما أشججه ، من شجع . وكذلك ما أبلده ، وما أجنه ، وما ألسنه ، وما أشنعه ، وما أهوجه . كل ذلك مجرى مجرى واحداً .

(١) في الأصل (بما) .

(٢) انظر الحاشية (١) في الصحيفة السابقه .

(٣) في الأصل « ان يوصف » .

باب ما أفعله

الذي يُستغنى عنه بما أفعَلْ فَعَلَهُ (١)

الفرض فيه : أن يبين ما يجوز فيما أفعله الذي يستغنى عنه بما أفعَلْ فَعَلَهُ

ما لا يجوز .

مسائل هذا الباب : (٢)

ما الذي يجوز في (ما أفعَلَهُ) الذي يستغنى عنه بـ (ما أفعَلْ فَعَلَهُ) ؟
 وما الذي لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟ وما الخلاف في هذا الباب ؟ ولم جاز ما أجود
 جوابه ، ولم يجوز ما أجوبه ؟ ولم جاز هو أجود جواباً منه ، ولم يجوز هو أجوب
 منه (٣) ؟ ولم اتفقوا في هذا على الحكم واختلفوا في العلة ؟ ولم جاز ما أكثر
 قائله (٤) ؟ ولم يجوز ما أقيله ، وهو من قال يقيل ؟ ولم اختلفوا في حكم هذا
 وعلمه ؟ ولم حمله سيوبه على باب تركت الذي يستغنى به عن ودعت (٥) ؟

(١) في الكتاب : « هذا باب يستغنى فيه عن ما أفعَلَهُ بما أفعَلْ فَعَلَهُ . وعن أفعَلْ منه
 بقولهم : هو أفعَلْ منه فعلاً . كما استغنى بتركت عن ودعت . وكما استغنى بنسوة عن
 أن يجمعوا المرأة على لفظها » ٢ : ٢٥١ .

(٢) سيأتي الجواب عن هذه المسائل بعد مسائل البابين الآتين .

(٣) في الأصل (ولم جاز أجود بجوابه ولم يجوز أجود به) ، وقال سيوبه : « وذلك في
 الجواب . ألا ترى أنك لا تقول ما أجوبه ، إنما تقول ما أجود جوابه . ولا
 تقول هذا أجوب منه ، ولكن هذا أجود منه جواباً ، ونحو ذلك . وكذلك لا تقول
 أجوب به ، وإنما تقول : أجود بجوابه » وانظر الخصائص ١ : ٢٦٧ ، والاستدراك
 عليه في ٣ : ٤١٨ .

(٤) في الأصل (قائله) .

(٥) قال سيوبه : « ولا يقولون في قال يقيل ما أقيله . استغنوا بما أكثر قائله ،
 وما أنومه في ساعة كذا وكذا . كما قالوا تركت ولم يقولوا ودعت » ٢ : ٢٥١ .

باب ما أفعله على معنيين (١)

الفرض فيه : أن يبين ما يجوز في (ما أفعله) على معنيين ، مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب (٢) :

ما الذي يجوز في ما أفعله على معنيين ؟ وما الذي لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟
 ولم جاز (ما) (٣) أبغضني له ، وما أبغضه ، على أن أبغضني له من معنى مبغض ،
 وما أبغضه من معنى بغض ؟ وما أشهاني لذلك من معنى مشتبه له ، وما أشهاها من
 فعلت وإن لم يستعمل ؟ وما أمقتني له وما أمقتني على مقبت ، والأول على ماقت (٤) ؟
 ولم لا يجوز في ما أفججه عندي أن يجري على وجهين : فبح واستقبح (٥) ؟ وما حكم
 قولهم : ما أحظاها (٢٦٨ ب) عندي ؟ ولم جرى على حظيت عندي ، ولم
 يكن على وجهين كما جاء ما أبغضه إليّ على بغض وما أبغضني له (٦) ؟ .

(١) في الكتاب ٢ : ٢٥١ .

(٢) سيأتي الجواب عن هذه المسائل بعد مسائل الباب الذي يليه .

(٣) زيادة ليست في الأصل .

(٤) في الأصل (ما قتر) . وفي الكتاب : « تقول : ما أبغضني له وما أمقتني له ،

وما أشهاني لذلك ، تريد أنك ماقت وأنتك مبغض وأنتك مشتبه فان عنيت غيرك قلت

ما أفعله فانما تعني به هذا المعنى . وتقول ما أمقتني ، وما أبغضه إليّ انما تريد انه مقبت

وانه مبغض إليك » . ٢ : ٢٥١ - ٢٥٢ .

(٥) قال سيديويه : « كما أنك تقول : ما أفججه وانما تريد أنه قبيح في عينك » ٢ : ٢٥٢ .

(٦) قال سيديويه : « وتقول : ما أشهاها . أي هي شبيهة عندي . كما تقول ما أحظاها .

أي حظيت عندي ، فكأن ما أمقتني وما أشهاها على فعل وان لم يستعمل . كما تقول :

ما أبغضه إليّ ، وقد بغض ، فبمعنى به على فعل وفعل وان لم يستعمل » ٢ : ٢٥٢ .

باب ما أفعله فيما ليس له فعل^(١)

الفرض فيه : أن يبين ما يجوز في (ما أفعله) فيما ليس له فعل ، مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب^(٢)

ما الذي يجوز في (ما أفعله) الذي ليس له فعل بتصريف ؟ وما الذي لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟ ولم جاز هو أحرك الشاتين وأحرك البعيرين^(٣) ؟ وهل هو على تقدير حرك ، وان لم يستعمل^(٤) ؟ ولم جاز هو آبل^(٥) الناس على تقدير آبل بآبل ؟ وجاز آبل من غير فعل متصرف ؟ وهل يجوز هو آبل منه ؟ ولم جاز^(٦) ؟ ولم لا يقاس على هذا الباب^(٧) ؟

★ ★ ★

- (١) في الكتاب : « هذا باب ما تقول العرب فيه ما أفعله . وليس له فعل » . ٢٥٢ : ٢ .
 (٢) سيأتي الجواب عن هذه المسائل بعد الجواب عن مسائل البابين السابقين .
 (٣) قال سيديويه : « قالوا : أحرك الشاتين ، وأحرك البعيرين كما قالوا : آكل الشاتين » .
 (٤) قال سيديويه : « كأنهم قالوا حرك ونحو ذلك ، فانما جاءوا بأفعل على نحو هذا وان لم يتكلموا به » . ٢٥٢ : ٢ .
 (٥) في الأصل (آبل) .
 (٦) قال سيديويه : « وقالوا : آبل الناس كلهم ، كما قالوا : أرعى الناس كلهم . وكانهم قد قالوا آبل بآبل . وقالوا : رجل آبل وان لم يتكلموا بأفعل . وقولهم آبل الناس بمنزلة آبل منه . لأن ما جاز فيه أفعل الناس جاز فيه هذا ، وما لم يميز فيه ذلك لم يميز فيه هذا » . ٢٥٢ : ٢ .
 (٧) قال سيديويه في أول الباب : « وانما يحفظ هذا حفظاً ولا يقاس » وقال في آخره « وهذه الأسماء التي ليس فيها فعل ليس القياس فيها أن يقال أفعل منه ونحو ذلك » . ٢٥٢ : ٢ .

الجواب عن الباب الأول :

الذي يجوز في (ما أفعله) الذي يستغنى عنه بما أفل فعله ، اجراؤه على ما يوجد في كلام العرب من إهمال ما أفعاه فيما يجري في نظيره . فإذا كان الاستعمال ما أفل فعله ، وقد أهمل منه ما أفعله ، فهم من ذلك أنه على طريق الاستغناء بالشيء عن غيره كما يستغنى بتوك عن ماضي يدع . فهذا مذهب سيبويه . وهو مذهب صحيح على ما فسرنا . وقد خولف في ذلك ، فزعموا أن هذا الباب لا يجوز البتة ، وإن جميع ما ذكر فيه جار على القياس . ونحن نبين ذلك في مسألة مسألة .

فمن ذلك قولهم : ما أجود جوابه . ولا يقولون : ما أجوبه . وهذا متفق عليه . واختلفوا في عطته ؛ فذهب أكثر النحويين إلى أنه على القياس لأنه من أجاب يجيب ، كقولك : أكرم بكرم . ولا يجوز من أفل ما أفعله بإجماع ، وإنما تقول : ما أحسن إكرامه ، وما أشد إكراهه تزيد . ووجه قول سيبويه في ذلك أنه وجد المصدر في جواب (٢٦٩ أ) يدل على الفعل الذي^(١) على طريقة فعل يفعل كما أن شبهة تدل على الفعل الذي على طريقة فعل يفعل ، وإن كان مهملاً فيها فالقياس أن يجوز ما أجوبه على المصدر في الجواب ، كما جاز ما أشهاها على الصفة في الشبهة ، إلا أنه ترك ذلك للاستغناء عنه بما أجود جوابه ، وكذلك أجود بجوابه ، وهو أجود منه جواباً^(٢) .

ومن ذلك قولهم : ما أكثر فائتته . فالقياس في هذا ما أقيله ، لأنه من قال يقيل ، إلا أنه استغنى عن ما أقيله بما أكثر فائتته . وخالفه في ذلك كثير

(١) هنا كلمة مطموسة في الأصل .

(٢) ذكرنا قول سيبويه في الحاشية (٣) ص (٦٤٤) والحاشية (٦) في ص (٦٤٥) .

من النحويين وزعموا أنه قد سمع ما أقيله من العرب . وهذا الذي ذكروا غير مدفوع ، ولا هو مفسد لمذهب سيويوه ، لأنه وجد الأظب في كلام العرب ما أكثر فأنله ، فاستخرج العلة في ذلك وهي الاستغناء به في الأكثر عن (ما أقيله) .

الجواب عن الباب الثاني :

الذي يجوز في ما أفعله على معنيين اجراءه على وجهين : أحدهما هو الأصل . والآخر ليس بأصل ، ولكنه جار على حذف الزوائد . فمن ذلك قولهم : ما أبغضني له . فهذا من أبغض على حذف الزوائد ، إذ كان المعنى فيه أنك مبغض له جداً ، فجاء على حذف الزيادة ، كما جاء ما أعطاه للدرهم وما أولاه بالمعروف . وهذا لا يقاس . ولكن يبين وجهه إذ تكلمت العرب به . وإنما لا يقاس لأنه على طريق النادر . والوجه الآخر ما أبغضه ، فهذا من بغض على القياس المطرد ، وهو يجري على وجهين . ومن ذلك قولهم : ما أشبهاني لذلك ، إن اشبهيته . فهذا على حذف الزوائد ، لأنك تدل على أنك مشبه له ، فأما ما أشهاها فلي فعل وإن لم يستعمل . ودليله شبهة كقولك كريمة من كرم . وتقول : ما أمقنتني له في معنى ماقت له . وأما ما أمقنته ^(١) في نفسه فهذا على وجهين ، وإن لم يكن على حذف الزوائد . ولا اشكال في (٢٦٩ ب) أنه يجري القياس على الوجهين جميعاً . ولكنه مشبه بالباب من حيث يقال على وجهين . فأما ما أحظاها عندي فمن حظيت وهي حظية . تجري على طريقة واحدة من فعل واحد كقولك ما أقبحه في نفسه ، وما أقبحه عندي .

(١) وفي الأصل (وأما أمقنته) .

الجواب عن الباب الثالث :

الذي يجوز في (ما أفعله) مما ليس له فعل يتصرف اجراؤه على التشبيه بأخذه من جنس المعنى كأخذه من جنس الفعل ، فجنس الفعل المصدر وهو الأغاب الأكثر فيما يؤخذ منه ، و جنس المعنى كالحجر ، أخذ منه استحجر الطين إذا صار كالحجر في الصلابة ، فعلى هذا قالوا : هو آبل^(١) الناس ، وهو رجل آبل^(١) منه . وقد قالوا رجل آبل^(١) على تقدير الفعل في آبل يأبل ، وإن لم يتصرف^(٢) منه فعل فقد استقوه من جنس المعنى تشبيهاً بجنس الفعل . وعلى ذلك قالوا أحنك الساتين ، وأحنك البهيرين على تقدير حنك وإن لم يستعمل . فأما آبل^(١) منه فيجوز في القياس والاستعمال ، لأنه لما جاز آبل الناس وجب أن يجوز هو آبل منه في القياس . وقد استعمل على ذلك .

الدكتور مازن المبارك

- (١) في الأصل (آبل)
- (٢) في الأصل (يصرف)